كلمة ونص

خسائر تتكرر

نهى شيخ سليمان

بدأت تباشير تسويق الحمضيات، والأرقام الإنتاجية تشير إلى ما يزيد على مليون طن تقدمه محافظة اللاذقية، بعضه إلى السوق وبعضه إلى مكبات القمامة نتيجة العجز المعلن عن تسويق الكميات كاملة.

تباشير هذا الموسم تقدم انطباعات أولية على أن ما حصل في مواسم سابقة من خسارات أثقلت كاهل المنتجين مهيأة اليوم لتقدم نفسها كحالة أشد إيلاماً ووجعاً لمنتجين لم يعد بمقدورهم تحمل الخسائر، وليس بمقدورهم أيضاً سماع وعود معسولة أطلقها مسؤول هنا وآخر هناك بعدم مسؤولية وعدم احترام للوعد وأصحابه.

السوق الذي بدأ يستقبل كميات خجولة من الحمضيات يعطينا دلالة على حجم الخسارة المنتظرة إذا ما استمر الحال، فأصناف عديدة من الحمضيات الباكورية سامسوما، كلمنتين بأنواعه تباع بأقل من سعر التكلفة، وإذا ما احتسبنا أن العبوة زنة ٩ كغ يتجاوز سعرها١٥٠ ليرة نرى عمق الهوة بين التكاليف وأسعار التصريف.. في الأسواق تعرض الأصناف الباكورية بأقل من ٥٠ ليرة للكغ الواحد، وهذا وحده يكفي لقراءة مأساوية الحال، وكل ذلك وسط وعود ما انفك أصحابها يطلقونها ويعقدون الاجتماعات لأجلها في الفنادق الفارهة والمطاعم العامرة.

قبل شهر من الآن وبرعاية الحكومة عقدت اجتماعات لدراسة تصريف المنتج وتفاءلنا بذلك، واعتقدنا حينها أن الحكومة تقوم بإجراء استباقي تحضيراً لتسويق الحمضيات ومنع انحدار سعرها ليشكل خسارة كبيرة للمنتجين، لكن واقع الحال يثبت غير ذلك، فقرارات الاجتماعات بقيت حبيسة أدراجها، والسوق لا يعبأ بصراخ المنتجين الذين دفعتهم ظروفهم المعيشية لتسويق إنتاجهم ولو قبل حينه بقليل، فالبطون الجائعة تلغي إلى حد ما قدرة التفكير وخاصة إذا ما تقدمتها طلبات أسروية لا تحتمل التأجيل.. البدايات محزنة وصراخ المنتجين بدأ يملأ الأسواق ومعها الحقول والبيارات، وكل نخشاه أن نصل إلى وقت يستبدل فيه هذا المحصول الساحلي الإستراتيجي بمحاصيل أخرى، حينها لن يعطى صك البراءة لأحد أياً كان موقعه ودوره.

١١٠٠ تاجر «جديد» بدرعا منذ بداية العام وحتى الآن

| درعا – الوطن

بحث مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة درعا أمس الوضع الاقتصادي في المحافظة والآليات المطلوبة لتفعيل النشاط التجاري والصناعي، حيث أكد المهندس قاسم المسالمة رئيس الغرفة ضرورة وضع رؤية مستقبلية من أجل إطلاق المشروعات المتوسطة والصغيرة التي تعتمد على المواد الأولية من الإنتاج المحلي بما ينعكس إيجاباً على تشغيل اليد العاملة واستيعاب فائض الإنتاج وخاصة الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ويسهم في تأمين احتياجات السوق وبما يقلل ما أمكن من الاستيراد، وطرح المجلس خلال انعقاده عدة نقاط يمكن البناء عليها تمثلت بالحاجة إلى تشجيع قطاع الصناعات الزراعي في المحافظة التي تعد رائدة في إنتاج العديد من المحاصيل والإنتاج الحيواني ولا سيما صناعة الكونسروة بأنواعها وصناعة زيت الزيتون من عصر وفلترة وتعبئة وصناعة الأجبان والألبان، بالتوازي مع الحاجة إلى توفير مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومحروقات وبذار ومبيدات بالأسعار والكميات والأوقات المناسبة، ودعم مربي الثروة الحيوانية وزيادة المقنن العلفي، مع التركيز على دعم منتجي الدواجن عبر تأمين الأعلاف بالأسعار المناسبة وشمول الدواجن بالمقنن العلفي بما يسهم في زيادة الإنتاج ومنع استمرار خروج مزارع التربية من الخدمة والتحفيز على عودة المتوقف منها إلى العمل، وطالب أعضاء مجلس الإدارة بتسهيل حركة دخول وخروج المواد الصناعية والتجارية من دمشق إلى المحافظة وبالعكس وكذلك حركة المواد والمنتجات بين مختلف أرجاء المحافظة.

تجدر الإشارة إلى أن النشاط الصناعي والتجاري في المحافظة جيد قياساً إلى الظروف الراهنة وهناك حركة ترخيص لمنشآت جديدة في مختلف المجالات الغذائية والكيميائية والنسيجية، ووفقاً لمؤشرات غرفة التجارة والصناعة في درعا فقد بلغ عدد الشركات التجارية المسجلة وكذلك التجار بمختلف درجاتهم ١١٠٠ شركة وتاجر منذ بداية العام الجاري ولغاية تشرين الأول الفائت.

نقابة المحامين: ممنوع الحكي على القضاء على «فيسبوك»

السكيف لـ«الوطن»: تحويل محامين إلى المحاسبة المسلكية لنشاطهم على الفيسبوك

| محمد منار حميجو

أعلن نقيب محامي سورية نزار علي السكيف عن صدور تعميم تضمن منع المحامين من التعرض للقضاء أو المحاماة عبر صفحات الفيسبوك موضحاً أن أي محام يرتكب هذا الفعل يلاحق مسلكياً باعتبار أن هذه الصفحات ليست محلا للتعرض للقضاء أو المحاماة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف السكيف أنه تم تحويل العديد من المحامين إلى المحاسبة المسلكية نتيجة تعرضهم للقضاء والمحامين مشيراً إلى أنه يتم ملاحقة محامين آخرين بسبب نشاطهم في هذا الموضوع على هذه الصفحات.

وأوضح السكيف أن أي محام لديه شكوى على أي قاض فإنه يقدمها بشكل خطي إلى النقابة أو إدارة التفتيش القضائي بأنه تم التعرض له بالإهانة مضيفاً: إنني أتابع الموضوع بشكل شخصي وحتى بإرسال كتاب خطي إلى وزارة العدل للحصول على حق المحامي.

وأكد السكيف أن النقابة تلقت العديد من الشكاوى من محامين على بعض القضاة وتم التواصل مع وزارة العدل في هذا الخصوص لافتاً إلى أن النقابة تابعت كل الشكاوى المقدمة منهم ولو كان بعضها شخصية.

وقال السكيف: إن المحامي فارس ومن ثم يجب أن يدافع عن كرامته بتقديم شكاوى إلى دائرة التفتيش القضائي باعتبار أن النقابة ليست جهة محاسبة مؤكداً أن هناك تباعداً وقلة دراية من بعض المحامين والقضاة بفهم اختصاص كل طرف.

وبيّن السكيف أن بعض القضاة يعاملون المحامين بشكل سيئ وهناك محامون تكون معاملتهم مع القضاة ليست جيدة، ما ولد بينهم خلافاً وهذا يحتاج إلى وعي من الطرفين باعتبار أن قانون أصول المحاكمات يحكم الجميع وينظم عمل المحاكم.

وأكد السكيف أنه ليس من دور النقابة التصدي لمشاكل خاصة بل دورها معالجة المشاكل العامة مشيراً إلى أن المحامي في حال تعرضه لأي مشكلة فإنه يراجع المحامي العام في القصر العدلي وطرح مشكلته عليه مضيفاً: إنه رغم ذلك فإن النقابة تعالج أي مشكلة تقدم إلى النقابة.

وأضاف السكيف: إن هناك بعض القضاة والمحامين يجهلون قانون تنظيم مهنة المحاماة علماً أنها تدرس في المعهد القضائي متسائلاً عن الأسباب التي دفعت هؤلاء القضاة لتجاهل هذا القانون وكذلك المحامي الذي يجهل ما له وما عليه في القانون المشار إليه.

وأشار السكيف إلى أن مسألة العلاقة بين المحامين والقضاة لابد أن تكون وفق القوانين الحالية كقانون أصول المحاكمات الذي ينظم عمل المحاكم وطريقة تعامل القضاة مع المحامين وكذلك بالعكس إضافة إلى دراسة قانون تنظيم مهنة المحامين ليفهم طرفا العدالة القضاة والمحامون كيف يتعاملون مع بعضهم لافتاً إلى أن هناك محامين يصبحون قضاة ومن ثم فإنهم يعلمون قانون تنظيم مهنة المحاماة وكيف يتم التعامل مع المحامين.

وأكد السكيف أن أبواب النقابة مفتوحة لكل محام لديه شكوى كما أن هناك تواصلاً مع المحامين العامين في العدليات إذ أبدوا استعدادهم لاستقبال أي محام لديه شكوى على قاض لافتاً إلى أن هذا التعاون يخفف من المشاكل التي تحدث بين القضاة والمحامين.

ونشر عدد من المحامين عبر صفحاتهم على الفيسبوك منشورات تدعو إلى احترام المحامين في قصور العدل وأشار بعضهم إلى بعض المشاكل التي حدثت معهم مع بعض القضاة.

يذكر أن عدد المحامين في البلاد بلغ نحو ٢٣ ألف محام كما بلغ عدد القضاة نحو ١٧٠٠ قاض وهناك مطالبات عديدة لزيادة عدد القضاة في البلاد إلى الضعف.

وخرّجت الوزارة العدل أخيراً دفعة جديدة من القضاة الجدد والمحامين الناجحين في المسابقة الخاصة بتعيين محامين قضاة وذلك من باب زيادة الكادر القضائي.

> إذا أهان أي قاض أي محامي فليشتكِ إلى إدارة التفتيش القضائي

من بينها مخالفات الحمراء.. وباب سريجة والصالحية

إزالة أكثر من ١٠٠٠ إشغال وهدم ١٤ كشكاً

| فادي بك الشريف

بشكل مفاجئ شمل كل مختلف مناطق دمشق، قامت محافظة دمشق بحملات قوية واسعة اليوم لإزالة الإشغالات المخالفة في رسالة منها بوضع حد لتجاوزات هذه الإشغالات على الأملاك العامة ولا سيما الأرصفة التي انتشرت بشكل كبير خلال الفترة الماضية، وترأس الحملة عضو المكتب التنفيذي لقطاع التخطيط والمالية في محافظة دمشق المحامي فيصل سرور يرافقه مديرو دوائر الخدمات ورئيس كل دائرة مع عناصر البلدية كاملة وضباط من قسم شرطة دمشق وعناصر من شرطة المنطقة.

وكشف المحامي سرور في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الجولات المفاجئة شملت ٦ محاور بدمشق في محور القنوات وشارع خالد بن الوليد وشارع النصر باتجاه باب سريجة وفي باب مصلى عودة لقيادة الشرطة، ومحور آخر شمل المزة شيخ سعد وتم خلالها هدم ١٤ كشكاً مخالفاً عدا البسطات، إضافة إلى محور الصالحية وشارع الحمراء والجسر الأبيض وتم خلالها إزالة الخيم والشوادر المخالفة بالكامل، ومحور ساروجة شارع الثورة والقزازين وشارع بغداد وتم فيها إزالة بسطات الخضر والفواكه و٢٠٣ عواميد حديد لحجز السيارات.

وأوضح عضو المكتب التنفيذي أن الجولات شملت أيضاً منطقة الشاغور وابن عساكر وبستان القوتلي جانب كراجات السيدة زينب، إضافة إلى محور مهم وهو منطقة ركن الدين وأسد الدين وأفران ابن العميد وتم خلالها إزالة البسطات المخالفة.

وأكد سرور أن عدد الإشغالات التي تمت إزالتها تجاوز الـ١٠٠٠ إشغال من شوادر وبسطات وخيم وأعمدة وبسطات طيارة وحجز سيارات مخالفة مستخدمة ورشات، مشيراً إلى أن الحملة مستمرة حتى نهاية الأسبوع وفي أي وقت ولن يتم التساهل مع هذا الموضوع الذي يعتبر خطاً أحمر ويتم فيه التعدي على الأملاك العامة، ذاكراً أن هناك باباً للترخيص بشكل قانوني.

هل تحولت النافذة الواحدة في السويداء إلى نافذة سمسرة وابتزاز؟

| السويداء- عبير صيموعة

من المفترض أن يكون إحداث النافذة الواحدة قد جاء لتبسيط الإجراءات وتخفيف العبء عن المواطنين إلا أن ما يجري في النافذة الواحدة في السويداء يؤكد أن إحداث النافذة الواحدة إنما جاء خدمة لبعض الموظفين الذين استثمروا مواقعهم الوظيفية لتكون باب رزق ودخل غير نظامي بعد أن أكد العشرات من المراجعين تعرضهم للابتزاز والسمسرة بسبب طلب مبالغ إضافية بهدف تسيير معاملاتهم النظامية فضلا عما يلاقونه من تجاهل وإهمال كثير من الموظفين هناك حتى إن البعض من المواطنين يستجدون بعض الموظفين استجداء لإنهاء معاملاتهم وكأن الموظف منهم يعمل في منزل والده وليس موظفا في الدولة يتقاضى راتبا عما يقدمه من خدمات للمواطنين هذا إضافة إلى تحول بعض موظفي النافذة إلى سماسرة ومعقبي معاملات يوجهون المواطن إلى مكاتب هندسية بعينها بعد أن يتم الحصول على نسبة من أي عقد أو مخطط يتم تجهيزه لأي مراجع للنافذة على حين يأخذ البعض منهم مبلغاً على كل معاملة عقارية يجري تجهيزها لأي مراجع لمجلس المدينة ولعل ما يثير الاستهجان في القضية أن أسماء هؤلاء الموظفين باتت معروفة كما تم تقديم شكوى للمحافظة حول آلية عملهم وبأسمائهم الصريحة إلا أن أحداً لم يستجب ويؤكد هذا الكلام الشكوى المقدمة من رئيس جمعية معقبي المعاملات في السويداء زياد طربيه إلى محافظ السويداء التي تضمنت أنه في الآونة الأخيرة ظهرت هجمة وفوضى غير منطقية على مهنة المجاز بالأعمال العقارية وأصبحت مهنة مباحة لمن ليس له عمل وهناك عدد ليس بالقليل من الأشخاص الذين ينتحلون صفة تعقيب المعاملات العقارية وهم غير مجازين ولا يسمح لهم العمل بهذه المهنة وقد ألحقوا الضرر بسمعة المهنة وبالزملاء المجازين الملتزمين بالأجور والضرائب المترتبة عليهم للخزينة وخاصة بعض الموظفين الذين يقومون بملاحقة المعاملات مستغلين أماكن عملهم في دوائر الدولة على حساب وظائفهم ومصلحة المواطن وطبعا ما جرى الإشارة إليه من الموظفين كان بعض موظفي (مجلس المدينة والمصالح العقارية) موضحاً أن الدوائر الحكومية المعنية هي من تقوم باستقبال هؤلاء المخالفين غير المبالين بالأنظمة والقوانين الملزمة لهم ولا بنص المرسوم التشريعي رقم ١٢ لعام ٢٠١٤ الصادر عن رئاسة الجمهورية والناظم لمهنة تعقيب المعاملات والتعليمات التنفيذية له وأيضاً التعليمات الصادرة عن الوزارات المعنية والمتضمنة عدم قبول المراجعة في المديريات والدوائر إلا من صاحب العلاقة أو الوكيل القانوني أو المجاز بهذه المهنة حصرا مؤكداً أن من يمارس عملاً من دون ترخيص يعتبر منتحلاً للشخصية ويعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة مالية مطالباً محافظ السويداء بمخاطبة الجهات المعنية لإلزام مديري الدوائر ومجالس المدن بالتعليمات التنفيذية لهذا المرسوم بعدم قبول مراجعة ومساعدة هؤلاء المخالفين.

إلا أن واقع عمل النافذة الواحدة في السويداء يؤكد أن مطالب جمعية معقبي المعاملات ذهبت أدراج الريح ليبقى المواطن في مهب ريح الابتزاز والسمسرة من بعض الموظفين ممن استغل منصبه وعمله لزيادة دخله على حساب جيوب المواطنين الذين طالبوا بتطبيق القوانين أو إلغاء ما يسمى بالنافذة الواحدة التي شرعت العديد من النوافذ للاستغلال والابتزاز والسمسرة.

بدوره رئيس مجلس مدينة السويداء المهندس وائل جربوع أكد أن الفساد موجود لدى الموظفين ولدى المواطنين أنفسهم على حد سواء لأن المواطن عندما يتعرض للابتزاز لا يراجع الجهة المعنية في القضية وخاصة أن مسؤولية كشف الفساد تقع على المواطن أولاً مشيراً إلى أنه لا يمكن اتخاذ أي إجراء قانوني بحق أي موظف دون شكوى رسمية وإثبات من قبل المشتكي لأنه لا يمكن محاسبة أي موظف بناء على كلام يتم رميه جزافاً وفي حال تقديم شكوى رسمية سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المسيء كائناً من كان علماً أن المجلس ورغم الكلام الملقى هنا وهناك إلا أن مواطناً واحداً لم يقم بتقديم شكوى واحدة خطية تثبت صدق الأقاويل وهو من يتستر على الموظف المرتشي أما بخصوص معقبي المعاملات فقد جرى مخاطبة جمعية معقبي المعاملات للعمل على تزويد كل معقب قانوني ببطاقة شخصية تثبت صفته القانونية والجمعية هي من لم تلتزم بطلب مجلس المدينة.

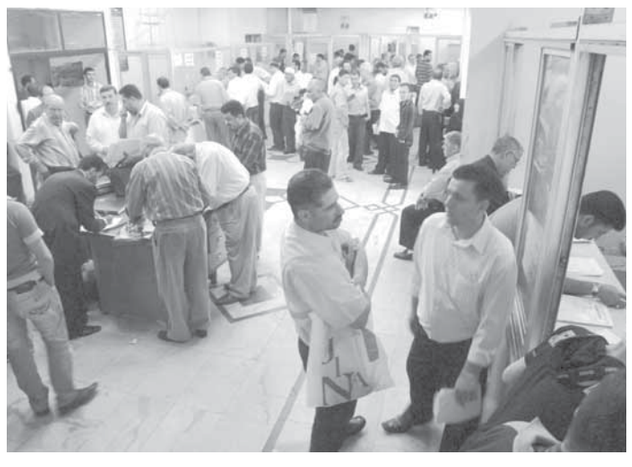

لا فاسد في المجتمع إلا ويقابله فاسد في الحكومة

| اللاذقية - نهى شيخ سليمان

محافظ اللاذقية يوجه مديري المحافظة بمكافحة الفساد مع تحمل كل منهم لأي خلل يحدث في دائرته أو مؤسسته، فبعد التأكد من حضور مديري الدوائر والمؤسسات الخدمية كافة في قاعة المحافظة باشر محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم لقاءه معهم بالحديث عن عدد من المحاور الخدمية التي يجب تصويبها في جميع الدوائر والمؤسسات، مشدداً على مكافحة الفساد وتحمل كل مدير مسؤولية أي خلل يحدث في دائرته من حيث وجود تقاعس باستقبال المواطنين، أو حدوث أي عرقلة تؤدي لتأخر إنجاز المعاملات، أو تهاون أمام حالات ارتكاب المخالفات بكل أنواعها أو أي حالة فساد أخرى أياً كان نوعها، قائلا: لا يوجد فاسد في المجتمع إلا ويقابله فاسد في الدولة.

وشدد السالم خلال الاجتماع على مكافحة الهدر في الإدارات والمؤسسات العامة وضبط الإنفاق فيها ولاسيما في ظل الظروف الراهنة التي تتطلب الكثير من الحس بالمسؤولية لتلبية حاجات المواطنين، والمتابعة المستمرة لعمل الموظفين مع ضرورة تقييم مستوى أدائهم لمحاسبة الفاسد ومكافأة المتميز في العمل، موجها بالابتعاد عن المحسوبيات واعتماد منهج العمل المؤسساتي النزيه للعمل على تصويب العمل وسد الثغرات الموجودة، والحد من الممارسات غير المشروعة التي تلحق الضرر بالمؤسسة ومصلحة الوطن والمواطن، لافتاً إلى ضرورة سعي المديرين «الحضور» للبحث عن مشاريع إستراتيجية لمصلحة خدمة الريف مثل مشاريع المياه في قريتي حرف المسيترة ودوير بعبده، وكذلك مشاريع المدارس والاتصالات وسدات المياه وغيرها، والعمل على إنجاز المشاريع وفق برامج زمنية محددة والمواصفات الفنية المطلوبة وقمع المخالفات وخاصة ما يقع منها على الأملاك العامة وتطبيق القانون.

المحافظ يسحب الأعمال من متعهد النظافة بضاحية قدسيا

| الوطن

تفقد محافظ ريف دمشق المهندس علاء منير إبراهيم وأمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في محافظة ريف دمشق الدكتور أحمد همام حيدر الأوضاع الخدمية والمعيشية في حي جبل الورد التابع لمدينة قدسيا وقام المحافظ وأمين الفرع بجولة على حواري الحي وتفقدوا مشروعات الطرقات والصرف الصحي والمياه والهاتف والنظافة العامة وقاموا بزيارة مدرسة الشهيد المقدم المهندس وسيم وجيه الشلي ومدرسة جبل الورد المحدثة واستمعوا من القائمين على هاتين المدرستين إلى الاحتياجات والمستلزمات المطلوبة لهما بحضور مدير التربية خالد رحيمة.

ووجه المحافظ مدير التربية لتأمين جميع المستلزمات المطلوبة وزيادة عدد المقاعد في الصف الواحد ووجه مديرية الخدمات الفنية بإمكانية دراسة بناء طابق ثالث لمدرسة التعليم الأساسي لاستيعاب أعداد الطلاب المتزايدة في الحي.

كما قاما بزيارة مستوصف الحي واستمعا من القائمين عليه عن الصعوبات والمشكلات التي يعاني منها المركز واحتياجات المواطنين.

ووجه المحافظ مدير صحة ريف دمشق بتأمين جميع الاحتياجات اللازمة للمستوصف وخاصة الأمراض المزمنة.

واستمع المحافظ وأمين فرع الحزب من مديري التربية والكهرباء ورؤساء المجالس المحلية عن الخطط المستقبلية المدروسة للمشروعات.

وأكد مدير شركة كهرباء ريف دمشق المهندس عبد الوهاب الخطيب أنه وبالتزامن مع زيارة المحافظ لحي جبل الورد يتم تركيب محولة كهربائية باستطاعة ٦٣٠ ك.ف.أ بقيمة ٢٥ مليون ليرة سورية وستعمل هذه المحولة على تحسين واقع الكهرباء في الحي.

وفي زيارة مفاجئة لمدينة ضاحية قدسيا الجديدة تفقد المحافظ وأمين الفرع واقع النظافة العامة في شوارع الضاحية واستمع من رئيس مجلس المدينة عن أسباب تراجع مستوى النظافة ووجه المحافظ بسحب جميع الأعمال من المتعهد وإجراء عقود جديدة مع متعهد جديد ومتابعة واقع النظافة ريثما تتم هذه الإجراءات من خلال الوحدة الإدارية وبمساهمة المؤسسات الخدمية ومديرية الخدمات الفنية لرفع مستوى النظافة بالمدينة وجميع الخدمات الأخرى وخاصة الحدائق والمنصفات والأرصفة والإنارة العامة بما يليق بمكانة مدينة ضاحية قدسيا الحضارية.